النفط الكويتي يرتفع لـ 109,09 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 4 سنتات في تداولات امس الأول ليستقر عند مستوى 109,09 دولارات مقارنة بـ 109,04 دولارات في تداولات الخميس. ومازالت أسعار النفط تتأرجح في الأسواق العالمية بين صعود وهبوط على وقع الأزمة السورية الأمر الذي يهدد باحتمال توقف امدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط إذا ما خرجت الحرب عن الحدود السورية. ويوم أمس الاول انتعشت العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت بعد أن فقدت أكثر من دولار في الساعة التي سبقت التسوية إذ عاد القلق يساور المستثمرين بفعل الغموض الذي يحيط بالمفاوضات لإنهاء الأزمة في سورية.

القائمة شهدت خروج مصارف عالمية مرموقة ..وتوقعات بأن تصل أرباح البنك في نهاية العام الحالي لأكثر من 278 مليون دينار

«الوطني».. البنك الوحيد عربياً بين الأكثر أماناً في العالم لـ 8 مرات متتالية

الاختيار يعيد التأكيد على المكانة المرموقة لـ «الوطني» على الساحة العالمية وسمعته الممتازة في الأسواق الدولية

حققت المؤشرات المالية لبنك الكويت الوطني في النصف الأول من العام الحالي معدلات نمو جيدة رغم البيئة التشغيلية الصعبة التي تمر بها البلاد لأسباب عديدة أبرزها البطء الواضح في تنفيذ المشاريع التنموية التي تمثل المحرك الرئيسي للقطاع الخاص وبالتبعية عمليات التمويل من البنوك. فقد أظهرت البيانات المالية للبنك الوطني ان حقوق المساهمين بلغت في النصف الأول من العام الحالي نحو 2,390 مليار دينار مقارنة بنحو2,3 مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، كما بلغ اجمالي الموجودات المتداولة نحو10,693 مليارات دينار مقارنة بنحو 8,594 مليارات دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.كذلك بلغ اجمالي الموجودات 17,929 مليار دينار مقارنة بنحو 14,303 مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي. كما بلغ اجمالي المطلوبات المتداولة 15,025 مليار دينار مقارنة بنحو 11,518 مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي. وحققت اجمالي المطلوبات ارتفاعا في النصف الأول من العام الحالي لتصل الى 15,339 مليار دينار مقارنة بنحو 11,991 مليار دينار. وفي ضوء النتائج المالية للبنك في النصف الأول من العام الحالي والتي بلغت 128,533 مليون دينار يتضح ان البنك حقق قفزة في أرباح الربع الثانى والتي بلغت81,327 مليون دينار مقارنة بالربع الأول والتي بلغت فيه ارباح البنك 47,206 مليون دينار وهذا يعطي مؤشرا بأن أرباح النصف الثاني من العام الحالي يتوقع ان تشهد قفزة بسب قيام العديد من الشركات المدينة للبنك بتسوية ديونها الأمر الذى يقلل من حجم المخصصات وبالتالي انعكاس ذلك على الأرباح حيث يتوقع ان تصل ارباح البنك في النصف الثاني لحوالي 150 مليون دينار وبالتالي فإن مجمل الأرباح المتوقعة للبنك في نهاية العام الحالي ستصل الى 278,5 مليون دينار على الأقل إن لم تزد عن ذلك الرقم بحوالي 8 ملايين دينار. وفي ضوء ذلك وفي ضوء قدرة البنك على المحافظة على تحقيق معدلات جيدة من الأرباح في أشد سنوات الأزمة فقد استمر البنك في تواجده ضمن قائمة أكثر 50 بنكا أمانا حول العالم، والتي تصدرها مؤسسة غلوبل فاينانس المتخصصة، والتي تكتسب أهمية مضاعفة لكونه البنك العربي الوحيد الذي يحل ضمن هذه القائمة لـ 8 مرات متتالية، خصوصا ان القائمة خلت من العديد من المصارف العالمية المرموقة.

وقد جاء اختيار البنك الوطني مجددا بين نخبة من البنوك الأكثر أمانا في العالم ليعيد التأكيد على المكانة المرموقة التي يحتلها البنك على الساحة العالمية والسمعة الممتازة التي يحظى بها في الأسواق الدولية، لاسيما مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المهنية الموحدة والدقيقة التي تعتمدها النشرة سواء استنادا الى التصنيف الائتماني الطويل الأجل، إذ يعد «الوطني» صاحب التصنيف الأعلى في منطقة الشرق الأوسط، أو قائمة أكبر 500 مصرف من حيث الأصول حول العالم.

وبقدر ما يعكس هذا الواقع التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية، فإنها بالمقابل تؤكد على قوة البنك الوطني وقدرته على تخطي الأزمات ونجاحه في الالتزام بأرقى المعايير المهنية على مختلف الأصعدة.

وعلى الرغم من ان بنك الكويت الوطني يعد المصرف العربي الوحيد المتواجد ضمن هذه القائمة لـ 8 مرات متتالية، فإن أهمية هذا التواجد وفق غلوبل فاينانس تكمن في ان البنك أعاد تسليط الضوء على منطقة الشرق الأوسط، لاسيما من زاوية الصناعة المصرفية فيها، وهو دور سبق للبنك ان كرسه منذ سنوات وفي العديد من المحطات، من خلال تواجده في المحافل الدولية وقدرته على استقطاب أسماء عالمية الى المنطقة، وقد توجت جهوده في هذا السياق من خلال تأسيسه المجلس الاستشاري الدولي الذي يضم عددا من الشخصيات العالمية المرموقة.

واذا كان التصنيف الائتماني الأعلى على مستوى المنطقة بات ملازما للبنك منذ أكثر من عقد من الزمن، فإن الاحتفاظ به يعد تحديا بحد ذاته، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي ادت الى تدهور تصنيفات دول ومؤسسات مصرفية على حد سواء، وهو واقع تطرقت إليه غلوبل فاينانس من جهة تأكيدها على أسباب خروج بعض المصارف من القائمة. وتجدر الإشارة في الوقت نفسه الى ان وكالات التصنيف العالمية أعادت التأكيد على النظرة المستقبلية المستقرة للبنك الوطني وهو يؤكد ثقتها بالأداء المالي وجودة أصوله.

كذلك فإن الأهمية الحقيقية لحلول بنك الكويت الوطني ضمن هذه القائمة للمرة الثامنة على التوالي تعكسها الأساسيات والمعايير التي تعتمدها غلوبل فاينانس، اذ يكتسب تواجد «الوطني» لـ 8 سنوات متتالية أهمية اكبر عند الأخذ بعين الاعتبار ان مصارف عالمية مرموقة خرجت من هذه القائمة من بينها على سبيل المثال مصرف «دويشته بنك (أكبر بنك في ألمانيا)، وبنك بي ان بي باريبا الفرنسي الشهير، وبنك كريدي سويس وهو أكبر البنوك السويسرية وبنك كريدي اغريكول ومصرف باركليز البريطاني.

ومن المعروف ان غلوبل فاينانس تعتمد جملة من المعطيات المهنية المتعلقة بالصناعة المصرفية، وفي مقدمتها التصنيف الائتماني الطويل الأجل من قبل وكالات التصنيف العالمية المتخصصة وأكبر 500 مصارف من حيث حجم الأصول حول العالم، ولعل هذا الواقع شكل عاملا حاسما في جعل تكرار اسم بنك الكويت الوطني فيها بمنزلة التقليد السنوي، لاسيما ان وكالات التصنيف الثلاث المتخصصة كانت قد أعادت تثبيت تصنيف البنك على المدى الطويل مانحة إياه التصنيف الأعلى على مستوى الشرق الأوسط بدرجة Aa3 من وكالة موديز، ودرجة A من وكالة ستاندارد اند بورز وتصنيف من درجة ــAA من وكالة فيتش.

● هشام أبوشادي

تحت المجهر

بلغ 1,27 مليار دينار مقابل 1,14 مليار في 2012/2011

ارتفاع متوسط النقد المتداول بـ 11,5٪ في عام 2013/2012

تراجع نسبة القروض غير المنتظمة أبرز ملامح دعم «المركزي» لمشاريع التنمية

«المركزي» بدأ تطبيق تقنية «المعدن المطلي بالكامل» في مجال سك النقود المعدنية عوضاً عن تقنية «المعدن المتجانس»

158,1 مليار دينار قيمة عمليات التسويات بين البنوك من خلال «المركزي» باستخدام نظام «كاسب» بارتفاع 1,6٪

«المركزي» نفذ 9280 حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة بقيمة 13,51 مليار دينار مقارنة بـ 10,21 مليارات في 2012/2011

نجح بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2013/2012 في تحقيق مجموعة من الإنجازات التي في مقدمتها تعزيز مكانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته، فضلا عن تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة بالتزامن مع تكثيف جهوده في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعامات الاستقرار المالي مطبقا في ذلك المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وهو الأمر الذي انعكس على توجهات البنوك نحو تطوير إمكانياتها وقدراتها على إدارة المخاطر والتعامل مع الأوضاع الصعبة.

ولا شك ان جهود «المركزي» تجلت مع البنوك المحلية في مجال تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال، مما انعكس على مواصلة الانخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة التي تراجعت بشكل ملموس من 7,06٪ في نهاية ديسمبر 2011 الى 4,95٪ في نهاية ديسمبر 2012.

وقد اعتبر «المركزي» ان جهوده الكبيرة في السنة المالية 2013/2012 ما هي إلا وسيلة فعالة منه لخدمة مشروعات خطة التنمية ذات العلاقة، وهو الأمر الذي قد تكون البنوك المحلية قد فطنت إليه على مدار العام الماضي لترفع نسبيا من معدلات الإقراض المقدمة لخدمة الشركات التي تسعى لتنفيذ مشاريع تنموية وإن ظلت وتيرة طرح المشاريع التنموية الجديدة دون المستوى المأمول.

وبقراءة سريعة في جهود «المركزي» لدعم مشاريع التنمية خلال السنة المالية 2013/2012 يمكن رصد مجموعة من الإجراءات التي قام بها في هذا الشأن ومنها:

1 ـ تخفيض سعر الخصم باتجاه تعزيز بيئة العمل المصرفي وأخذا بالاعتبار تعزيز جوانب الطلب على الائتمان بما يوجد أمام البنوك الفرص المناسبة لتوظيف ما لديها من فوائض سيولة في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني، وبما يساهم في تحسين أداء القطاع المصرفي والأوضاع المالية للبنوك وبالتالي تعزيز عوامل الاستقرار المالي.

2 ـ مواصلة الدور الرقابي والإشرافي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المتمثلة في البنوك المحلية بما فيها فروع البنوك الأجنبية وكذلك شركات الاستثمار فيما يتعلق بأنشطة التمويل فضلا عن شركات الصرافة، وذلك من خلال وظائف الرقابة المكتبية وإجراء الدراسات والتحليلات اللازمة للبيانات والمعلومات التي يتم تلقيها ومتابعة تلك الوحدات في تصويب الأوضاع التي تحتاج الى ذلك.

3 ـ تنفيذ خطة تفتيشية على البنوك ترتكز على المخاطر باستخدام أساليب ومنهجيات متطورة، فضلا عن متابعة الإجراءات والخطوات العملية التي اتخذتها البنوك باتجاه تطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة في يونيو 2012. كذلك تم اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز أنظمة إدارة المخاطر بالبنوك من خلال التأكيد والتحقق من فاعلية استخدام اختبارات الضغط المالي وكذلك عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومشاركة مجالس إدارة البنوك في مناقشة النتائج وإقرار خطط التعامل معها. كذلك واصل بنك الكويت المركزي إجراءات تقييم المخاطر في البنوك وفقا لأسلوب (CAMEL_BCOM)، وتطبيق نظام الإنذار المبكر.

4 ـ إصدار تعليمات في شهر يونيو 2012 الى البنوك الكويتية بشأن قواعد ونظم الحوكمة تتماشى مع المعايير الدولية وتستقي الدروس والعبر من الأزمة المالية العالمية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

5 ـ الاستعانة بأحد المكاتب العالمية المتخصصة لتقديم المساعدة الفنية لتطبيق تعليمات «بازل 3» وتم تحقيق إنجازات متقدمة في هذا المجال. وتستهدف التعليمات الجديدة تعزيز جودة وحجم رأس المال ومعايير السيولة بما يساهم في زيادة مرونة وقدرة البنوك على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية وتحقيق عوامل الاستقرار المالي.

6 ـ بذل «المركزي» جهودا حثيثة مع البنوك المحلية في مجال تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال. وقد انعكس هذا التحسن في مواصلة الانخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة، التي تراجعت بشكل ملموس من 7,06٪ في نهاية ديسمبر 2011 الى 4,95٪ في نهاية ديسمبر 2012، وذلك في إطار تعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي.

7 ـ قام «المركزي» بإصدار تعليمات في 2012 تضمنت ضوابط لربط القروض بهيكل استحقاق الموارد المالية لديها بما يسمح لها بنسب إقراض أعلى تصل الى 100٪ مقابل الموارد الأطول أجلا، ونسب إقراض لا تتجاوز 75٪ مقابل الموارد قصيرة الأجل، وذلك في إطار تحسين المواءمة في الاستحقاق بين الأصول والالتزامات والحد من الاختلالات المالية في القطاع المصرفي التي تشكل احد أسباب الأزمات النظامية.

8 ـ قام «المركزي» بتطوير نظام آلي لمتابعة شكاوى العملاء وتعزيز اجراءات التفتيش الميداني على وحدات الشكاوى التي تم انشاؤها في البنوك وشركات التمويل الخاضعة لرقابته.

9 ـ مراجعة «المركزي» لقوائم الرسوم والعمولات التي تتقاضاها شركات الاستثمار وشركات التمويل من العملاء وفي اطار النهج الذي يطبقه بنك الكويت المركزي بشأن حماية العملاء.

أهم العمليات المصرفية

هذا وقد قام «المركزي» بجهود بارزة في بعض العمليات المصرفية في 2013/2012 منها:

1 ـ تشير البيانات المتاحة الى ان متوسط قيمة النقد المتداول خلال السنة المالية 2013/12 بلغ نحو 1270,6 مليون دينار، مقابل متوسط بلغت قيمته 1139 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا بنحو 131,6 مليون دينار وبنسبة 11,5٪، وقد بلغ اعلى رصيد للنقد المتداول خلال السنة المالية 2013/12 نحو 1406,2 ملايين دينار في شهر اكتوبر 2012، بينما بلغ ادنى رصيد له نحو 1140,9 مليون دينار في شهر ابريل 2012.

2 ـ استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2013/12 في جهوده الرامية الى ضمان جودة اوراق النقد المتداولة وسحب واتلاف الاوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير اوراق النقد بالتعاون مع الاجهزة الحكومية الاخرى.

3 ـ قام «المركزي» خلال السنة المالية 2013/12، وفي اطار سعيه المتواصل لتطبيق افضل التوجهات العالمية للبنوك المركزية في مجال سك النقود المعدنية باستخدام تقنية «المعدن المطلي بالكامل» عند سك المسكوكات النقدية بدلا من تقنية «المعدن المتجانس» المستخدم سابقا، وذلك في اطار سعيه لتقليص تكلفة سك المسكوكات النقدية في ضوء الارتفاع العالمي لأسعار المعادن، آخذا بعين الاعتبار ان هذه التقنية الجديدة تلبي جميع المتطلبات الاساسية في تلك المسكوكات ولا تؤثر على قوة ابرائها في التداول.

4 ـ على صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال «المركزي» باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين «كاسب»، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية 2013/12 نحو 158,1 مليار دينار مقابل نحو 155,6 مليارا خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعا قيمته 2,5 مليار دينار ونسبته 1,6٪، اما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في اطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع اجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية 2013/12 ليبلغ نحو 11,3 مليار دينار لعدد 2249,9 ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 5020 دينارا للعملية، مقابل نحو 10 مليارات دينار لعدد 2162,5 ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 4656,8 دينارا للعملية خلال السنة المالية 2012/11.

5 ـ قام «المركزي» خلال السنة المالية 2013/12 بتنفيذ 9280 حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الاجمالية نحو 1351,6 مليون دينار، مقابل 8941 حوالة مصرفية قيمتها نحو 1021,5 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2012/11.

إعداد: زكي عثمان

وصفوا عملية الإدراج بـ «الزلزال» الذي استمر 5 جلسات متتالية

خبراء لـ «الأنباء»: عدم التنسيق الحكومي وغياب وعي المساهمين وراء فوضى إدراج سهم بنك وربة

تعرض سوق الكويت للأوراق المالية إلى زلزال قوي على مدار 5 جلسات تداول على اثر عمليات بيع سهم بنك وربة، فعقب إعلان إدارة السوق بإمكانية دمج اسهم بنك وربة اعتبارا من يوم الأحد 8 سبتمبر، وفقا للشروط والإجراءات والرسوم المقررة، شهدت البورصة إقبالا وازدحاما شديدا من المواطنين غير مسبوقين ولم يشهدهما السوق منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 وما قبله، فقد توافد آلاف المتداولين بعد الإدراج، من أجل عمليات البيع أو دمج الأسهم وفقا للشروط المتبعة، ليستأثر السهم بغالبية حركتي البيع والشراء على صعيد الصفقات المنفذة لينهك بذلك الأمر شركات الوساطة ويستنزف كل جهودهم وقواهم بدرجة تصل إلى 100٪ خاصة بعد ان تحول مجهود جميع الشركات العاملة في السوق لخدمة عملاء بنك وربة تاركين عملاءهم القدامى والعمل الاعتيادي في السوق.

وبالعودة إلى مجريات احداث عملية إدراج سهم بنك وربة في السوق نجد ان جميع أعباء إدراج السهم قد تركت على شركات الوساطة دون أي تنسيق يذكر بين هيئة أسواق المال وإدارة السوق وشركات الوساطة، علما ان إدارة السوق قد رفضت في بداية يونيو الماضي مقترحا بفتح باب الدمج ليسبق الإدراج بوقت كاف. «الأنباء» طرحت عدة تساؤلات مع مجموعة من المتخصصين في أسواق المال حول الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الفوضى التي لحقت بالبورصة على مدار الأيام الماضية بعد إدراج سهم بنك وربة وكانت الردود على النحو التالي:

بداية، قال المحلل المالي في أسواق المال علي العنزي ان شركة المقاصة تركت جانبا كبيرا لشركات الوساطة لإنهاء عملية عقود بيع أسهم بنك وربة دون أي تنسيق يذكر بين الجهات المعنية، حيث كان من الممكن ان تتمسك إدارة السوق برفضها لفتح باب الدمج الأمر الذي سيتيح للمواطنين البالغين بيع أسهمهم مباشرة دون الحاجة للدمج، وبالتالي لم نر ما شهدنا في البورصة من زحام شديد لم يسبق أن شهدناه منذ ان عملنا في السوق، حيث كان يفترض عمل تنسيق بين الجهات المعنية المختصة بذلك الأمر من إدارة السوق والمقاصة والوسطاء وتوزيع الدور على كل منها حتى لا يحدث أي تشابك بين الأطراف المعنية، فجميع تلك العوامل أثرت بشكل مباشر على أداء السوق، حيث لم يستطع الكثير من شركات الوساطة تلبية متطلبات العملاء القدامى في الأسهم الأخرى خاصة في تلك المرحلة الحرجة التي يعيشها السوق.

وبالتوازي مع هذا البعد، أكد الخبير الاقتصادي سعد المخيزيم ان إدارة السوق لديها وفرة مالية جيدة كان من الممكن ان تؤهلها لشراء نظام خاص للتعاقد عن بعد بالنسبة لحاملي أسهم بنك وربة، ومن الممكن ايضا ان تتم الاستفادة منه في اي اكتتابات اخرى ومن الممكن ان يوضع ذلك على أحد المواقع الإلكترونية التابعة للسوق أو هيئة أسواق المال وبالتالي كانت البورصة وشركات الوساطة لم تشهد ذلك الحجم الهائل من المواطنين، مشيرا الى ان الوسطاء هم من تحملوا العبء الكبير بعد عملية الإدراج، حيث قامت شركات الوساطة بالاطلاع على كميات العملاء وعملية الفك والتدوير للأسهم وعملية تغيير البنك التابع لشركة المقاصة، تلك العمليات الثلاث التي قامت بها شركات الوساطة مقابل مبلغ مادي 1,4 دينار فقط في حين الرسوم التي تتقاضاها المقاصة 3 دنانير، الأمر الذي أثار حفيظة العديد من شركات الوساطة متسائلين: أين المساواة في العمل والعدل المنطقي في ذلك الأمر؟ علما ان إدارة السوق والمقاصة هما الجهتان الأكثر تحصيلا من تداولات بنك وربة، لان ما تحصل عليه إدارة السوق يقارب كل ما ستحصل عليه شركات الوساطة المالية مجتمعة في الوقت الذي يتحمل فيه جميع الوسطاء كل الأعباء السابق شرحها.

من جانب آخر، وصف مدير عام شركة KBG للوساطة المالية حمد العجيل عملية إدراج سهم بنك وربة كالزلزال الذي اهتزت له جدران البورصة وكادت تنفجر من شدة الزحام وعدم التنسيق فيما بين الجهات المختصة الأمر الذي أسقط كل العبء على شركات الوساطة رغم العائد المادي الضئيل مما دفعها إلى أخذ تدابير إضافية لمواجهة طوفان حاملي السهم منها، فتح أفرع لشركات الوساطة خلال الفترة المسائية تمتد حتى الساعة الثامنة مساء، تخصيص عدد من الموظفين بكل شركة لاستكمال إجراءات التعاقد لحاملي سهم بنك وربة فجميعها كانت عوامل سلبية تأثرت بها جميع شركات الوساطة بشكل كبير.

وأضاف العجيل ان مشاكل دمج سهم بنك وربة تمثلت أيضا في غياب الوعي في التداول بين المساهمين خاصة العديد من حاملي سهم بنك وربة، حيث يقوم العديد منهم بفرض أسئلة غريبة يصعب الإجابة عنها حول المجريات والإجراءات التي تتم على السهم مما يهدر الكثير من الوقت لدى الوسطاء فضلا عن الزحام الشديد في أروقة البورصة وقاعاتها دون أن يكون هناك حل حاسم لهذه الإشكالية وسط استياء من المتداولين.

وشدد على ضرورة تخصيص مكان خارج البورصة للقضاء على الفوضى التي غمرت السوق سواء داخله او خارجه، منعا للمشاحنات أو المشاجرات التي شهدها السوق بالفعل خلال الفترة الماضية.

ودعا المتداولين الجدد الى ضرورة التقيد بشروط توقيع العقد الموحد مع شركات الوساطة الذي يعد حماية لحقوقهم، وعدم الالتفات لأي شائعات قد تورد أو تتداول حول السهم خلال الفترة المقبلة، فضلا عن ضرورة التثقيف حول آلية التداول في السوق وكيفية الحفاظ على حقوقهم.

● محمود فاروق

توافد مئات المواطنين من مساهمي «وربة» على البورصة (قاسم باشا)